وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance and
National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الأول 2026

أغسطس 2026

Bahrainmofne
www.mofne.gov.bh

المحتويات

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين 3

ملاحظة خاصة بشأن البيئة التشغيلية في الربع الأول من العام 2026 4

الاقتصاد العالمي والإقليمي 5

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين 9

الناتج المحلي الإجمالي 10

الأنشطة غير النفطية 11

الأنشطة النفطية 13

الإجراءات الحكومية الداعمة للاستقرار الاقتصادي خلال الاعتداءات الإيرانية الآثمة 14

مؤشر أسعار المستهلك 15

مؤشر أسعار المنتج 17

المشاريع التنموية 18

الحساب الجاري 21

الاستثمار الأجنبي المباشر 24

سوق العمل 26

مستجدات السياسة النقدية والقطاع المالي 28

عرض النقد 29

الائتمان والودائع المصرفية 30

الأسواق المالية 32

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي 33

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي 34

قائمة المصطلحات 37

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين

للربع الأول من العام 2026

شهد الاقتصاد الوطني أداءً قوياً خلال شهري يناير وفبراير 2026، قبل أن يتأثر الأداء الاقتصادي خلال شهر مارس 2026 جراء الاعتداءات الإيرانية الآثمة على المملكة

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

بيانات أولية صادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
-3.8% ▼	+2.2% ▲

أعلى الأنشطة الاقتصادية نمواً

الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	الأنشطة العقارية	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	المعلومات والاتصالات
+8.6% ▲	+8.3% ▲	+6.8% ▲	+6.2% ▲

الإدارة العامة	التشييد	التعليم	صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
+3.6% ▲	+1.5% ▲	+1.1% ▲	+1.0% ▲

أداء مملكة البحرين في تقارير التنافسية الدولية

IMD	DinarStandard	CHANDLER	ITU
تقرير التنافسية العالمية 2026	تقرير حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي 2025\2026	مؤشر تشاندلار للحكومات الرشيدة 2026	مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات 2026
الأولى عالمياً	**الأولى عالمياً**	**الأولى عالمياً**	**السادسة عالمياً**
في الشراكة بين القطاعين العام والخاص	في حوكمة التمويل الإسلامي	في استقطاب الاستثمارات	في المؤشر العام

ملاحظة: جميع البيانات المشار إليها هي مقارنات على أساس سنوي

ملاحظة خاصة بشأن البيئة التشغيلية في الربع الأول من العام 2026

تعرضت مملكة البحرين وعدد من دول المنطقة لاعتداءات إيرانية آثمة بالصواريخ والطائرات المسيّرة منذ 28 فبراير 2026، وهو ما شكّل حدثاً أمنياً غير مسبوق على المستوى الإقليمي

في الفترة بين 28 فبراير حتى 31 مارس 2026

تمكنت منظومات الدفاع الجوي في مملكة البحرين من اعتراض وتدمير عددٍ من الصواريخ والمسيَّرات الإيرانية التي استهدفت المملكة. وقد تسببت الهجمات الإيرانية العشوائية في أضرار طالت عدداً من الممتلكات المدنية، والبنية التحتية الاستراتيجية للمملكة، الأمر الذي نتج عنه اضطرابات واسعة النطاق في الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من العام 2026

وقد أثرت التطورات الإقليمية على عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، أبرزها:

النقل الجوي

أدى الإغلاق المؤقت للمجال الجوي بالمملكة حتى 8 أبريل 2026 ولعدد من دول المنطقة إلى إلغاء وتحويل الرحلات الجوية

الملاحة البحرية

تأثرت حركة الشحن ونقل البضائع إقليمياً بالقيود المفروضة على حركة الملاحة عبر مضيق هرمز الذي يمر من خلاله نحو 20% من النفط العالمي

التجارة وسلاسل الإمداد

أدت الاضطرابات في حركة الملاحة الجوية والبحرية إلى تأخر حركة البضائع ومدخلات الإنتاج الصناعية الحيوية

الاضطرابات التشغيلية

وفي أعقاب الهجمات، أعلنت عدد من الشركات الكبرى حالة القوة القاهرة، بما يعكس حجم التأثيرات التشغيلية التي طالت القطاعات الصناعية وقطاع الطاقة والخدمات اللوجستية في المملكة

أعلنت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) حالة القوة القاهرة، مع الإيقاف المنظم لخطوط الصهر (1–3)، والتي تمثل نحو 19% من إجمالي طاقتها الإنتاجية السنوية

أعلنت كُل من بابكو إنرجيز، ومجموعة فولاذ، وشركة أيه بي إم تيرمينالز البحرين، حالة القوة القاهرة

وعلى الرغم من هذه الاضطرابات المؤقتة، حافظ اقتصاد المملكة على متانته، لا سيما في أداء الأنشطة الاقتصادية غير النفطية

الاقتصاد العالمي والإقليمي

- يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.0% في العام 2026، ليبلغ 3.4% في العام 2027
- تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاض الطلب العالمي على النفط بمقدار مليون برميل يومياً خلال العام 2026، ليسجل بذلك أول تراجع سنوي منذ العام 2020
- يتوقع البنك الدولي تباطؤ النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى 1.3% في العام 2026 مقارنةً بـ4.5% في العام 2025، ليبلغ 5.2% في العام 2027، مدفوعاً بتعافي الإنتاج النفطي واستمرار نمو الأنشطة غير النفطية

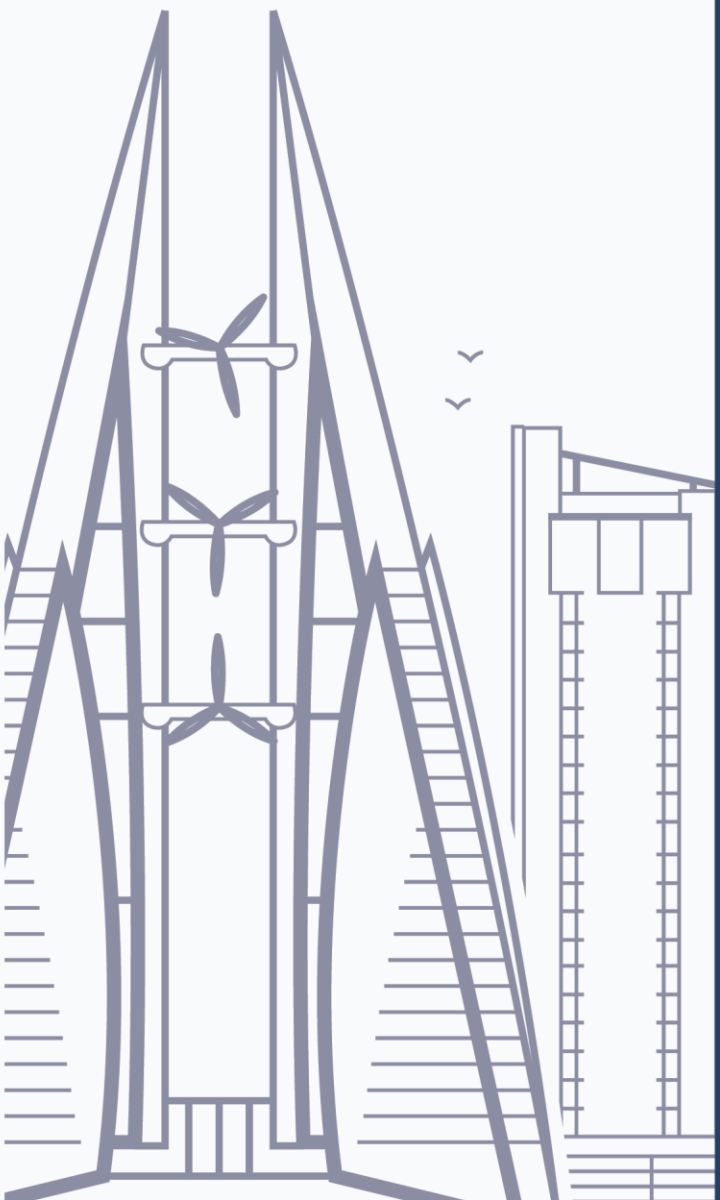

الاقتصاد العالمي والإقليمي

الاقتصاد العالمي

خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي بشكل طفيف في تحديث شهر يوليو 2026 لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، متوقعاً أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.0% خلال العام 2026، بانخفاض قدره 0.1 نقطة مئوية مقارنةً بتوقعات شهر أبريل 2026. كما توقع الصندوق أن يرتفع النمو العالمي إلى 3.4% في العام 2027، بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية مقارنةً بالتقديرات السابقة الصادرة في شهر أبريل 2026. وأوضح الصندوق أن هذه المراجعة جاءت بعد رصد أداء أفضل من المتوقع للاقتصاد العالمي في مواجهة التطورات الجيوسياسية، حيث ساهمت التطورات المحرزة في دورة التكنولوجيا العالمية المدفوعة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من آثار تلك التطورات.

وفي سياقٍ آخر، أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن التطورات الراهنة بمضيق هرمز أثرت تأثيراً بالغاً على توقعات العرض والطلب العالمي على النفط. حيث تتوقع الوكالة انخفاض الطلب العالمي على النفط بمقدار مليون برميل يومياً خلال العام 2026، ليسجل بذلك أول تراجع سنوي منذ العام 2020. كما تتوقع الوكالة انخفاض العرض العالمي على النفط بمقدار 3.7 مليون برميل يومياً ليبلغ 102.6 مليون برميل يومياً. وفي المقابل، ارتفعت صادرات النفط من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقدار 6.5 مليون برميل يومياً خلال شهر يونيو، لتصل إلى 16.1 مليون برميل يومياً، مع بدء تعافي حركة الشحن عبر مضيق هرمز، إلا أنها لا تزال دون متوسط مستوياتها المسجلة قبل التصعيدات الإقليمية، البالغ 24 مليون برميل يومياً.

وعليه، فمن المتوقع أن تسهم التقلبات في أسواق الطاقة في تشديد الأوضاع النقدية العالمية، حيث قد يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى تجاوز معدلات التضخم المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية العالمية. وعليه، فقد كان البنك المركزي الأوروبي أول البنوك المركزية التي رفعت أسعار الفائدة الأساسية في شهر يونيو، في حين اتجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى الإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير.

أداء اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

توقع تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية" الصادر عن البنك الدولي في يونيو 2026 تباطؤ النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من 4.5% في العام 2025 إلى 1.3% في العام 2026، متأثراً بالتطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. كما توقع التقرير أن يتسارع النمو ليبلغ 5.2% في العام 2027، مدفوعاً بتعافي الإنتاج النفطي، والتوسع في الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، واستمرار نمو الأنشطة غير النفطية.

المملكة العربية السعودية

وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء، نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.0% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2026، مدفوعاً بنمو كافة الأنشطة الاقتصادية ونمو القطاعين النفطي وغير النفطي بنسبة 2.9% لكل قطاع على حده. وعلى مستوى الأنشطة غير النفطية، سجلت خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال أعلى معدل نمو بنسبة 5.4%، تلتها الصناعات التحويلية (ما عدا تكرير الزيت) بنسبة 4.0%، ثم أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 3.3%.

دولة الإمارات العربية المتحدة

نشر المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء نتائج الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الأول من العام 2026، والذي سجل ارتفاعاً بنسبة 3.0% على أساس سنوي، مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.8%، في حين سجلت الأنشطة النفطية انخفاضاً بنسبة 3.5%. وعلى مستوى الأنشطة غير النفطية، حققت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين أعلى معدل نمو بنسبة 17.3%، تلاها التشييد والبناء بنسبة 8.1%، ثم أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية بنسبة 7.7%.

سلطنة عمان

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسلطنة عمان نمواً بنسبة 2.6% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2026، وذلك وفقاً لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. جاء هذا النمو مدعوماً بنمو الأنشطة النفطية بنسبة 4.6% والأنشطة غير النفطية بنسبة 2.4%. وعلى مستوى الأنشطة غير النفطية، سجلت أنشطة المال والتأمين أعلى معدل نمو بواقع 9.6%، تلتها

أنشطة المعلومات والاتصالات بنسبة 8.3%، ثم أنشطة إمدادات الكهرباء والمياه وأنشطة الصرف بنسبة 8.0%.

دولة الكويت

وفقاً لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 4.6% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026، مدفوعاً بانكماش الأنشطة النفطية بنسبة 12.5%، في حين نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 1.9%، حيث حققت أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي أعلى نسبة نمو بمقدار 4.2%.

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

شهد الاقتصاد الوطني أداءً قوياً خلال شهري يناير وفبراير 2026، قبل أن يتأثر الأداء الاقتصادي خلال شهر مارس 2026 جراء الاعتداءات الإيرانية الآثمة على المملكة:

- سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 2.2% خلال الربع الأول من العام 2026
- حققت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والتي تعد أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، أعلى معدل نمو سنوي بين الأنشطة غير النفطية بنسبة 8.6%
- سجلت 9 أنشطة من أصل 13 نشاط اقتصادي غير نفطي نمواً إيجابياً خلال الربع الأول من العام 2026
- سجل متوسط الأجور للعاملين البحرينيين في القطاعين الخاص والعام أعلى مستوى له على الإطلاق، مدفوعاً بالنمو القياسي لمتوسط الأجر الشهري في القطاع الخاص

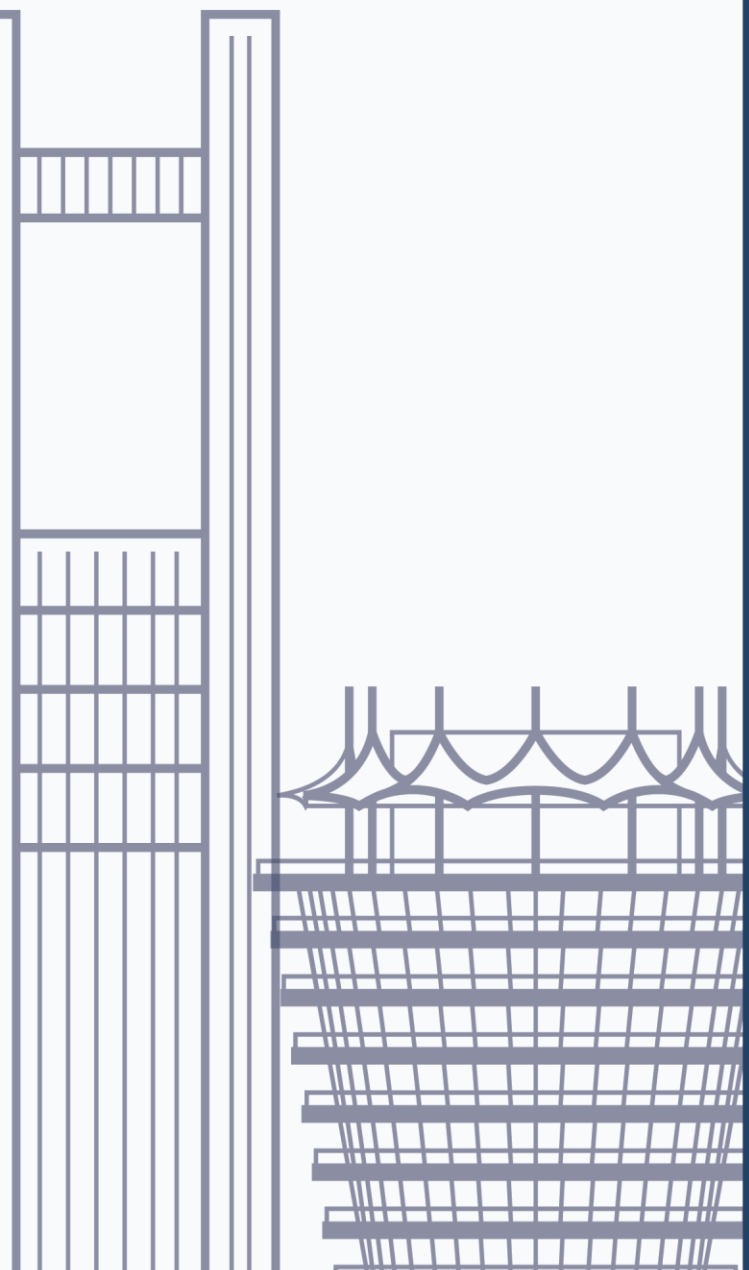

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

الناتج المحلي الإجمالي

شهد الاقتصاد الوطني أداءً قوياً خلال شهري يناير وفبراير 2026، قبل أن يتأثر الأداء الاقتصادي خلال شهر مارس 2026 جراء الاعتداءات الإيرانية الآثمة على المملكة. وفقاً للبيانات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية للربع الأول من العام 2026، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين بالأسعار الثابتة بنسبة 3.8% ليصل إلى 3,583.2 مليون دينار بحريني. واصلت الأنشطة غير النفطية نموها بنسبة 2.2% لتبلغ 3,227.3 مليون دينار بحريني، في حين سجلت الأنشطة النفطية انخفاضاً بنسبة 37.2% لتصل إلى 355.8 مليون دينار بحريني، نتيجة للقيود المفروضة على حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، والتي أثرت على مستويات الإنتاج والقدرة التصديرية، إلى جانب أعمال الصيانة المجدولة في حقل أبو سعفة.

أما بالنسبة للأسعار الجارية، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 4,309.2 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2026، مسجلاً تراجعاً بنسبة 2.7% على أساس سنوي. فيما نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 1.9% لتصل إلى 3,881.0 مليون دينار بحريني، في حين تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة 31.1% لتصل إلى 428.2 مليون دينار بحريني.

الأنشطة غير النفطية

بلغت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 90.1% خلال الربع الأول من العام 2026. وواصلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين تصدرها كأكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 19.7%، تلتها الصناعة التحويلية بنسبة 14.6%، ثم نشاط الإدارة العامة بنسبة 9.0%، يليه نشاط التشييد بنسبة 7.0%. كما ساهمت الأنشطة العقارية بنسبة 4.7%، ونشاط المعلومات والاتصالات بنسبة 4.6%، ونشاط التعليم بنسبة 4.4%. وبلغت مساهمة نشاط النقل والتخزين ونشاط تجارة الجملة والتجزئة 4.2% لكل نشاط على حده، تليهما أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي بنسبة 3.3%، ثم الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام بنسبة 2.4%، و1.7%، على التوالي.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2026

(بالأسعار الثابتة)

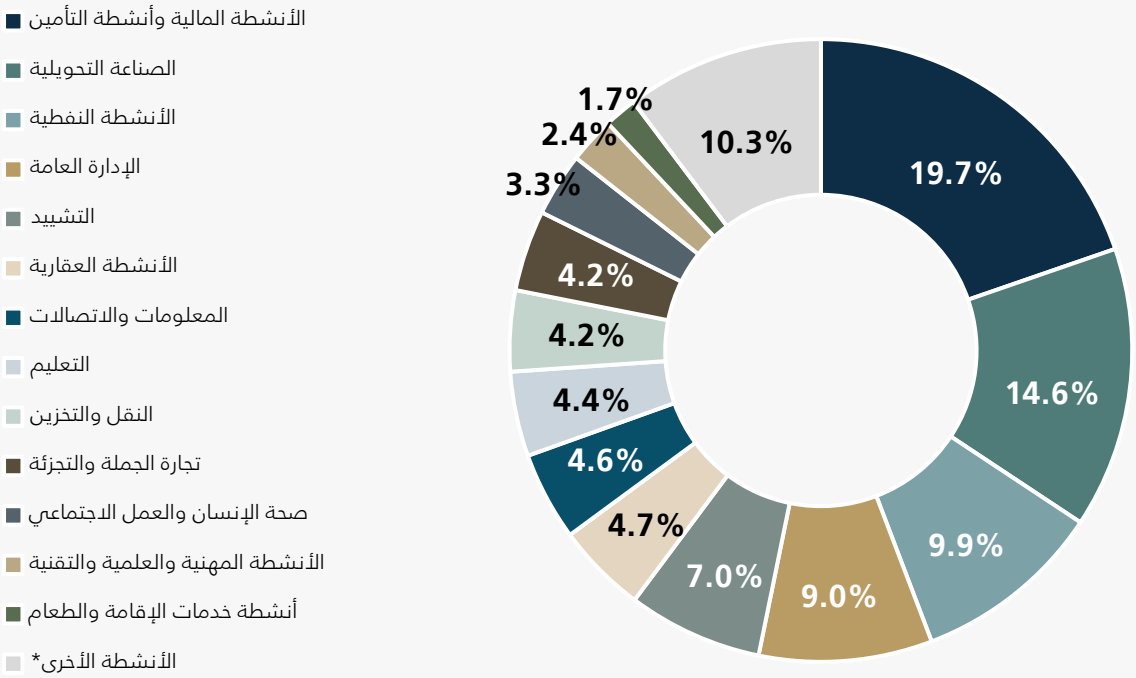

*تشمل الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وإمدادات الكهرباء والغاز، وإمدادات المياه وإدارة النفايات ومعالجتها، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والفنون والترفيه والتسلية ، وأنشطة الأسر باعتبارها جهة مشغله، وصافي الضرائب على المنتجات، والأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر، وأنشطة الخدمات الأخرى.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

النمو السنوي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2026

(على أساس سنوي)

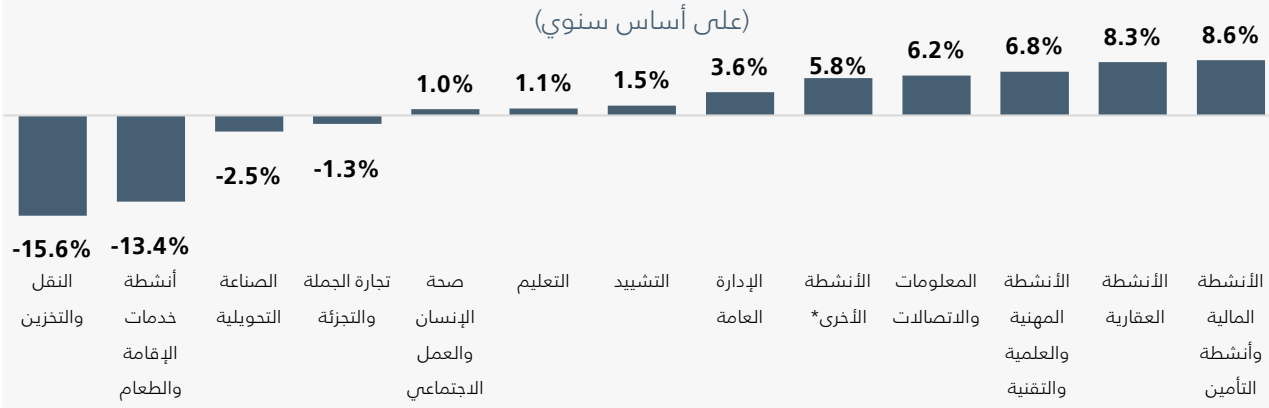

تشمل الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وإمدادات الكهرباء والغاز، وإمدادات المياه وإدارة النفايات ومعالجتها، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والفنون والترفيه والتسلية ، وأنشطة الأسر باعتبارها جهة مشغله، وصافي الضرائب على المنتجات، والأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر، وأنشطة الخدمات الأخرى.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى بحسب النشاط الاقتصادى بالأسعار الثابتة

(على أساس سنوى)

السنة	2025					2026
النشاط الاقتصادي	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	السنوي	الربع الأول
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	7.4%	2.2%	5.0%	7.6%	5.6%	8.6%
الصناعة التحويلية	-0.4%	1.0%	3.9%	9.6%	3.7%	-2.5%
الإدارة العامة	1.0%	1.7%	2.4%	3.8%	2.2%	3.6%
التشييد	5.4%	2.7%	4.4%	7.3%	5.0%	1.5%
الأنشطة العقارية	2.5%	4.7%	5.4%	4.5%	4.3%	8.3%
المعلومات والاتصالات	1.4%	3.6%	2.1%	6.6%	3.4%	6.2%
التعليم	2.5%	2.9%	4.8%	6.0%	4.0%	1.1%
النقل والتخزين	1.9%	2.6%	4.4%	8.9%	4.7%	-15.6%
تجارة الجملة والتجزئة	2.0%	6.7%	3.3%	4.9%	4.2%	-1.3%
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	-1.4%	2.0%	0.6%	6.1%	1.9%	1.0%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2.2%	12.0%	1.0%	10.2%	6.4%	6.8%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	10.3%	4.6%	1.5%	8.6%	6.4%	-13.4%
الأنشطة الأخرى	-3.3%	8.6%	-2.0%	8.0%	3.1%	5.8%
الناتج المحلي الإجمالي	**2.7%**	**2.5%**	**4.0%**	**4.6%**	**3.5%**	**-3.8%**
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	2.2%	3.5%	3.1%	7.4%	4.1%	2.2%
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	5.3%	-2.6%	9.3%	-12.3%	-0.3%	-37.2%

الأنشطة النفطية

بلغت نسبة مساهمة الأنشطة النفطية 9.9% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2026، مسجلةً تراجعاً بنسبة 37.2% على أساس سنوي لتبلغ 355.8 مليون دينار بحريني، كما تراجع النشاط بنسبة 31.1% على أساس سنوي بالأسعار الجارية، ليصل إلى 428.2 مليون دينار بحريني. ويعزى الانخفاض إلى تراجع كميات إنتاج النفط والتحديات التصديرية نتيجة القيود المفروضة على حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، إلى جانب أعمال الصيانة المجدولة في حقل أبو سعفة خلال الفترة.

الإجراءات الحكومية الداعمة للاستقرار الاقتصادي خلال الاعتداءات الإيرانية الآثمة

تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، أطلقت مملكة البحرين عدداً من المبادرات الاقتصادية والمالية لدعم القطاع الخاص، والمحافظة على العمالة الوطنية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الإقليمية.

تعزيز السيولة

- وقع مصرف البحرين المركزي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اتفاقية لمقايضة العملات لمدة خمس سنوات بقيمة أسمية تبلغ 2 مليار دينار بحريني، بهدف دعم التعاون المالي والنقدي، وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.
- أطلق مصرف البحرين المركزي برنامجاً لتأجيل القروض ودعم السيولة، بما يتيح للأفراد والشركات خيار تأجيل أقساط القروض وبطاقات الائتمان، لمدة ثلاثة أشهر للقروض المحلية البالغ قيمتها 11.3 مليار دينار بحريني، إلى جانب توفير سيولة غير محدودة بالدينار البحريني للبنوك التجارية لمدة ستة أشهر، والتي تبلغ قيمتها 7 مليار دينار بحريني، مقابل الضمانات المؤهلة.

استقرار العمالة الوطنية

- وافق مجلس الوزراء الموقر على مبادرة استثنائية لدعم الأجور من خلال التكفل بصرف رواتب شهر أبريل 2026 للبحرينيين العاملين في شركات القطاع الخاص المؤمن عليهم لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، من صندوق التأمين ضد التعطل.

دعم استمرارية الأعمال

- أطلق صندوق العمل (تمكين) حزمة منح وتمويلات بثلاثة محاور، تتيح لأكثر من 7,250 شركة بحرينية متأثرة جراء الهجمات الإيرانية العدائية الآثمة الاستفادة منها.
- أتاحت هيئة البحرين للسياحة والمعارض خيار تأجيل سداد الرسوم السياحة المستحقة عن الربع الأول من العام 2026 للمنشآت السياحية، بما في ذلك الفنادق، والشقق الفندقية، والشقق المفروشة، والمطاعم السياحية.

مؤشر أسعار المستهلك

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل مؤشر أسعار المستهلك في مملكة البحرين ارتفاعاً بنسبة 1.0% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2026.

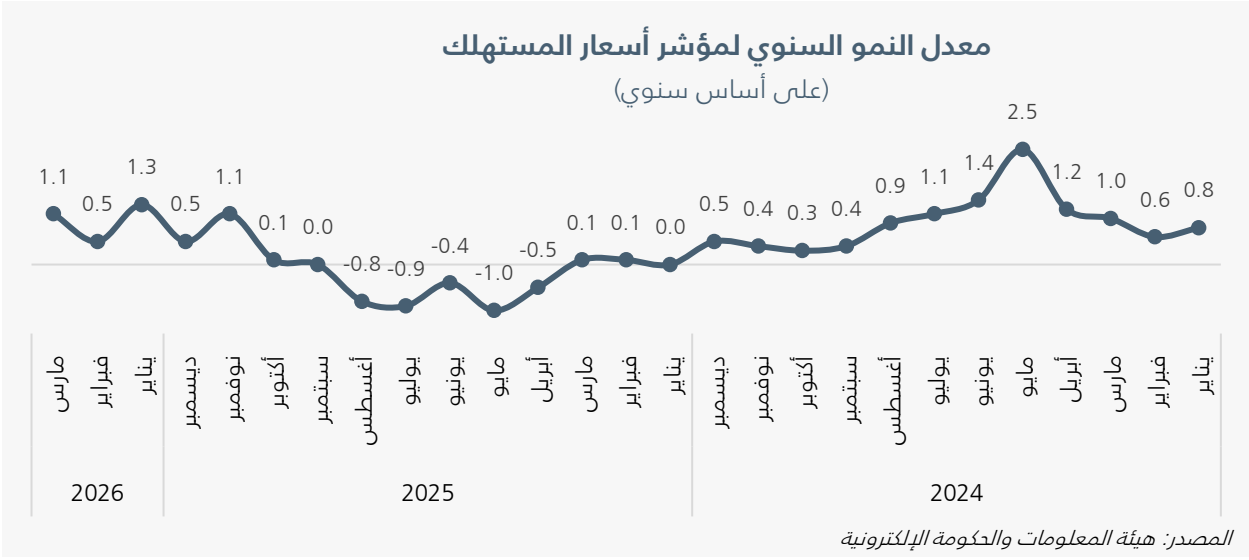

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

كما شهدت معدلات التضخم في الاقتصادات الكبرى مستويات معتدلة نسبياً خلال الربع الأول من العام 2026، حيث بلغ معدل التضخم 3.1% في المملكة المتحدة، و2.7% في الولايات المتحدة الأمريكية، و2.3% في الاتحاد الأوروبي.

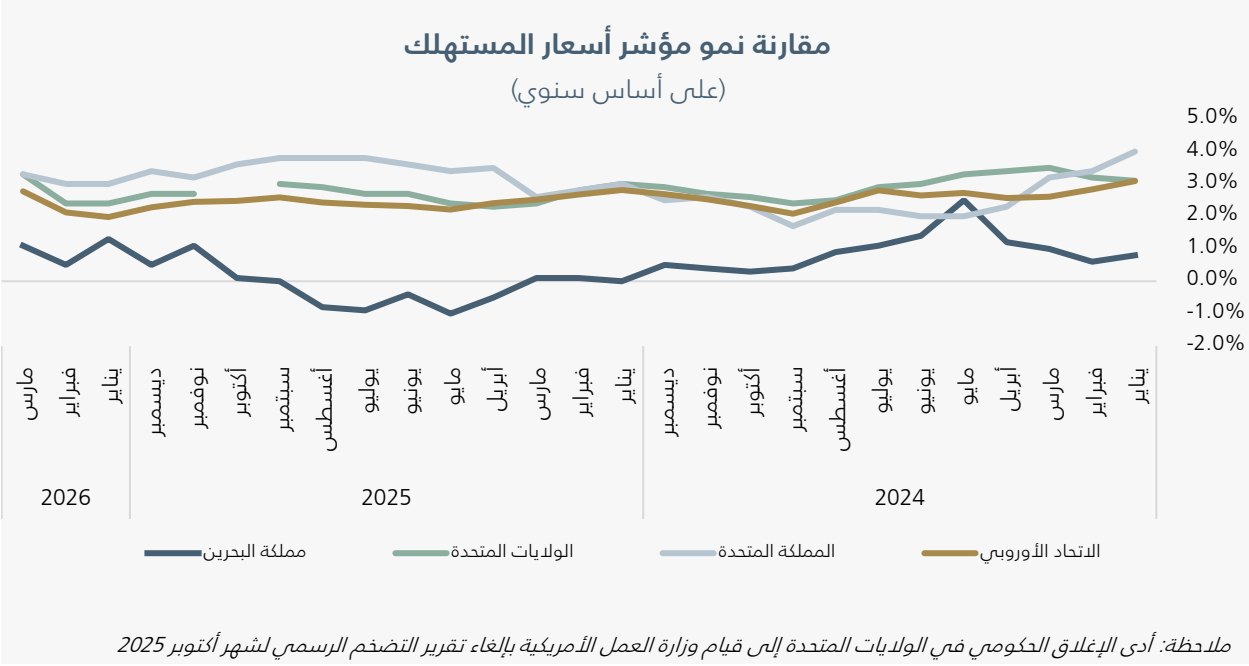

ملاحظة: أدى الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة إلى قيام وزارة العمل الأمريكية بإلغاء تقرير التضخم الرسمي لشهر أكتوبر 2025

وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حافظت معدلات التضخم على استقرارها النسبي خلال الربع الأول من العام 2026، حيث سجلت المملكة العربية السعودية معدل تضخم بلغ 1.8%، تلتها دولة الكويت بمعدل 2.0%، ثم سلطنة عُمان بمعدل 2.3%، فيما سجلت دولة قطر أعلى معدل تضخم بواقع 3.0%.

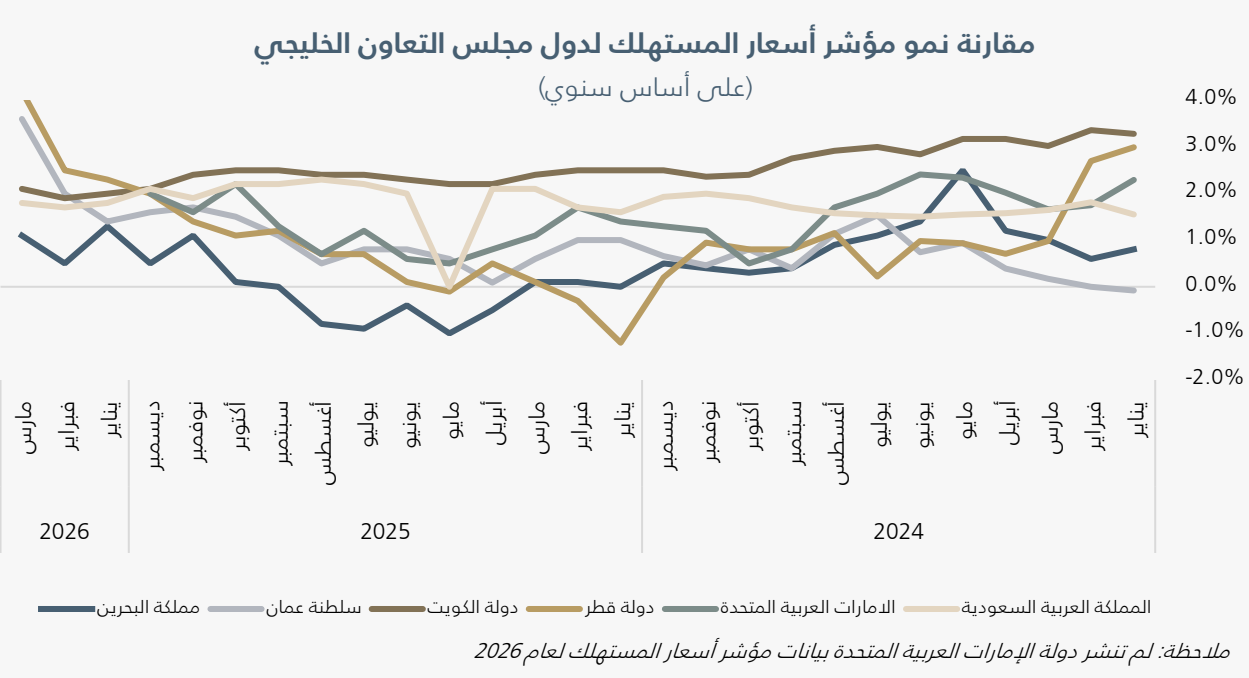

ملاحظة: لم تنشر دولة الإمارات العربية المتحدة بيانات مؤشر أسعار المستهلك لعام 2026

مؤشر أسعار المنتج

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 16.6% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2026. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى اضطرابات الشحن في مضيق هرمز خلال شهر مارس 2026، وتأثيرها على سلاسل الإمداد وأسعار الأسواق.

كما أظهرت البيانات ارتفاع أسعار عدد من الأنشطة الرئيسية، حيث سجل نشاط التعدين واستغلال المحاجر زيادة بنسبة 11.2% على أساس سنوي، حيث جاء ذلك انعكاساً لارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً مقارنة بالربع الأول من العام 2025. كما سجل نشاط الصناعة التحويلية ارتفاعاً بنسبة 18.7% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع أسعار المكونات الفرعية للنشاط، بما في ذلك زيادة بنسبة 40.7% في صناعة المواد الكيميائية الأساسية والأسمدة ومركبات النيتروجين والبلاستيك، وارتفاع بنسبة 24.2% في صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة، وارتفاع بنسبة 28.2% في صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية.

معدل نمو مؤشر أسعار المنتج

(على أساس سنوي)

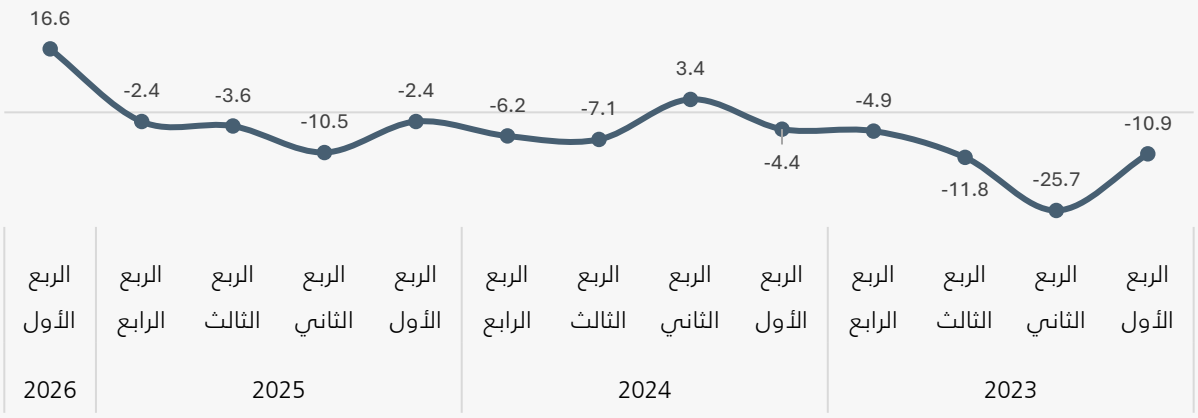

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع التنموية

شهدت مملكة البحرين خلال الربع الأول من العام 2026 الإعلان عن مجموعة من المشاريع والشراكات الاستراتيجية التي عكست استمرارية عملية التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار. وشملت هذه المشاريع الدخول إلى مجالات استثمارية جديدة، والتوسع في الأسواق الصناعية العالمية، فضلاً عن تطوير الربط الجوي.

قطاع الخدمات المالية

شهد قطاع الخدمات المالية خلال الربع الأول من العام 2026 نشاطاً ملحوظاً، مدعوماً بمبادرات لتعزيز التكامل النقدي الإقليمي وتوسيع آفاق الاستثمار في القطاعات الواعدة.

أعلنت شركة ممتلكات البحرين القابضة، صندوق الثروة السيادي لمملكة البحرين، عن إبرام شراكة استراتيجية مع شركة الاستثمار الفرنسية "TRAIL" على هامش مؤتمر "اختر فرنسا". وبموجب هذه الشراكة، تنضم ممتلكات كمستثمر في صندوق SLAM، وهو أول صندوق أسهم خاصة متخصص في قطاعات الرياضة، والرفاهية، والفنون، والموسيقى. كما تتضمن الشراكة افتتاح الشركة الفرنسية مكتباً إقليمياً لها في المنامة، ليكون منصة للوصول إلى أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يدعم نمو وتطوير شركات المحفظة الاستثمارية، ويعزز تدفقات رؤوس الأموال، ويرسخ مكانة البحرين كمركز إقليمي جاذب للاستثمار.

قطاع الصناعة التحويلية

واصلت الصناعة في مملكة البحرين تعزيز حضورها في الأسواق العالمية .وعلى هامش مؤتمر "اختر فرنسا"، أعلنت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، والتي تعد أكبر مصهر للألمنيوم في العالم بموقعٍ واحد، عن استحواذها على شركة ألمنيوم دونكيرك، أكبر مصهر للألمنيوم في الاتحاد الأوروبي، في صفقة بلغت قيمتها نحو 2.2 مليار دولار أمريكي، وذلك بالتعاون مع شركة أمريكان إندستريال بارتنرز وبنك الاستثمار العام الفرنسي (Bpifrance). وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصهر نحو 300 ألف طن سنوياً، فيما تشمل الصفقة استثماراً رأسمالياً من بنك الاستثمار العام الفرنسي بقيمة 100 مليون يورو مقابل حصة ملكية تبلغ 6% في الشركة.

قطاع البنية التحتية

يواصل قطاع البنية التحتية تنفيذ المشاريع الاستراتيجية لتطوير شبكة الطرق، حيث تم افتتاح الجسر العلوي ضمن أولى مراحل مشروع تطوير تقاطع مدينة عيسى الشمالي أمام الحركة المرورية في يوليو 2026. ويبلغ طول الجسر 840 متراً ويتكون من ثلاث مسارات في كل اتجاه على شارع الشيخ سلمان، ومن المتوقع أن يسهم في تقليل متوسط زمن الرحلة بنسبة 72%، وتحسين انسيابية الحركة المرورية، وتعزيز الربط بين عدد من المناطق الحيوية. كما يُتوقع عند اكتمال المشروع رفع الطاقة الاستيعابية للتقاطع إلى أكثر من 22 ألف مركبة في اليوم.

كما أعلنت وزارة الأشغال عن طرح مناقصة مشروع تطوير شارع الملك فيصل، والذي يمتد بطول 4.1 كيلومتر من تقاطع الفاروق إلى تقاطع الفاتح. ويهدف المشروع إلى تعزيز انسيابية الحركة المرورية من خلال توسعة وإنشاء تقاطعات ذات مستويات متعددة عند التقاطعات الرئيسية، بما يسهم في رفع الطاقة الاستيعابية للطريق والحد من الازدحامات المرورية.

قطاع السياحة

شهد قطاع السياحة إطلاق مشاريع تستهدف توسيع الخيارات الفندقية وتعزيز جاذبية مملكة البحرين كوجهة سياحية متكاملة. وفي هذا السياق، تم خلال شهر مارس 2026 افتتاح فندق بيرل هاوس المطل على الواجهة البحرية في المنامة، والذي يضم 83 غرفة فندقية.

قطاع النقل والخدمات اللوجستية

واصل قطاع النقل والخدمات اللوجستية تعزيز شراكاته الاستراتيجية بما يدعم ترسيخ مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي للطيران. وفي هذا الإطار، أعلنت طيران الخليج عن شراكة استراتيجية مع شركة beOnd، أول شركة طيران ترفيهية من فئة رجال الأعمال بالكامل، بهدف توسيع خدمات السفر عالية المستوى عبر المملكة. وقد تم توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين على أن يتم بدء عملية التشغيل في ديسمبر 2026.

قطاع الإسكان

يواصل قطاع الإسكان تنفيذ المشاريع السكنية ضمن برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية بالشراكة مع القطاع الخاص. فقد تم وضع حجر الأساس لمشروع إسكان مدينة سلمان خلال الربع الأول من العام 2026، بالشراكة بين وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وشركة نسيج للتطوير

العقاري، ومجموعة المؤيد للمقاولات. كما تم البدء بأعمال صب القواعد الأساسية لمشروعين سكنيين بالشراكة مع شركة بوابة دلمون العقارية وشركة البحرين الأولى للتطوير العقاري، وذلك ضمن خطة أوسع لتطوير وحدات سكنية في مدينة سلمان. وتدعم هذه المشاريع جهود تسريع تنفيذ المشاريع الإسكانية وزيادة المعروض من الوحدات السكنية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، بما يتماشى مع الهدف الوطني المتمثل في توفير 50 ألف وحدة سكنية.

مشاريع برنامج التنمية الخليجي

شهدت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً خلال الربع الأول من العام 2026، حيث تمت ترسية مشاريع بقيمة تجاوزت 95 مليون دولار أمريكي، لترتفع بذلك القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها إلى نحو 6.6 مليار دولار أمريكي، مسجلة نمواً بنسبة 2.9% مقارنة بالربع الأول من العام 2025. ومن أبرز هذه المشاريع مشروع الجسر الرابع الرابط بين جزيرة المحرق والعاصمة المنامة، ويهدف إلى تحسين انسيابية الحركة المرورية من خلال إنشاء جسر بحري متعدد المسارات يربط منطقة الساية بمرفأ البحرين.

تطورات صندوق التنمية الخليجي

(مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

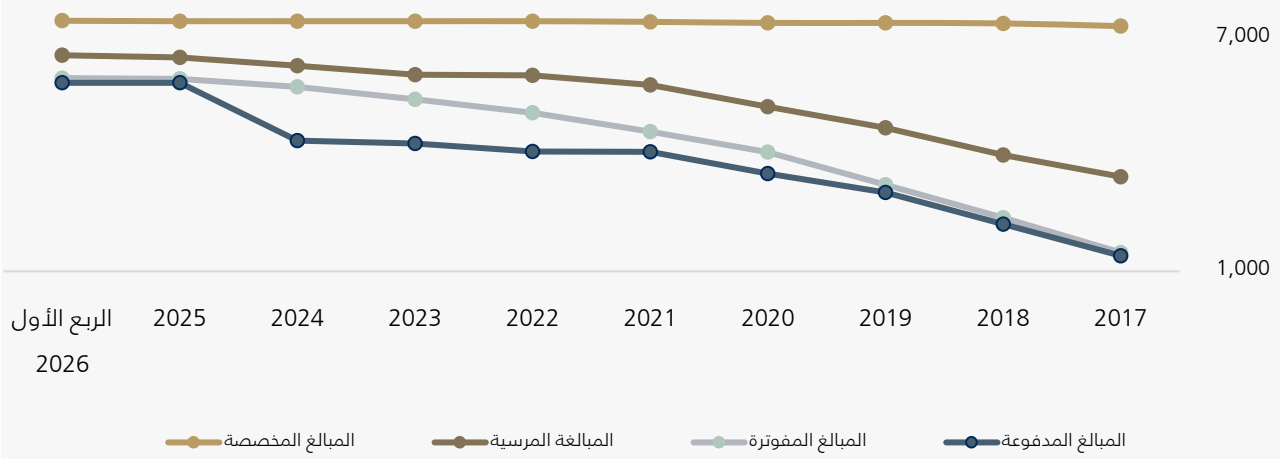

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الحساب الجاري

وفقاً للبيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، سجل الحساب الجاري فائضاً بلغ 258.0 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2026، مسجّلاً انخفاضاً بنسبة 4.3% مقارنة بالفائض المسجل في الربع الأول من العام 2025، والذي بلغ 269.7 مليون دينار بحريني. وعليه، بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 6.0% خلال الربع الأول من العام 2026.

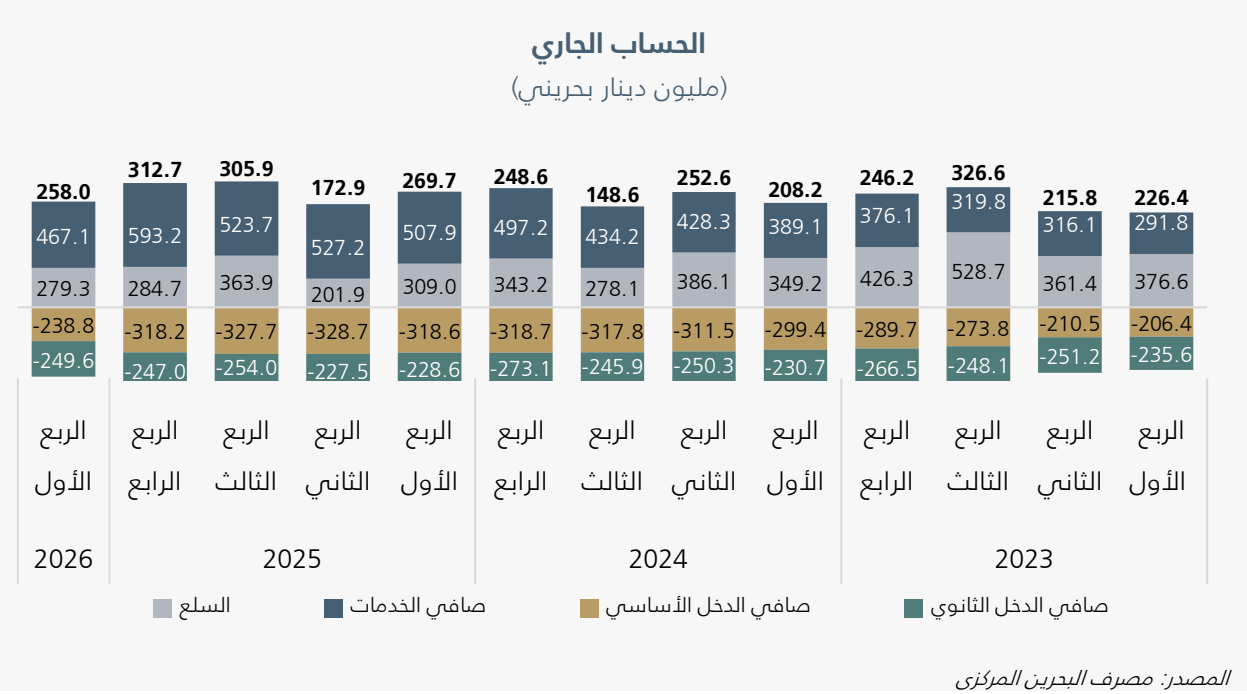

المصدر: مصرف البحرين المركزي

سجلت القيمة الإجمالية للصادرات انخفاضاً بنسبة 13.0% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2026 لتصل إلى 2,004.0 مليون دينار بحريني، نتيجة القيود المفروضة عبر مضيق هرمز. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع كل من قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية، حيث انخفضت قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 11.7% على أساس سنوي لتبلغ 1,077.2 مليون دينار بحريني، فيما تراجعت قيمة الصادرات النفطية بنسبة 14.5% على أساس سنوي لتصل إلى 926.8 مليون دينار بحريني.

وفقاً لإحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ نحو 912.5 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2026، مسجلةً انخفاضاً سنوياً بنسبة 10.3% وذلك نتيجة الإغلاق الذي شهده مضيق هرمز. كما

بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها نحو 164.7 مليون دينار بحريني، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 19.0% مقارنة بالربع الأول من العام 2025.

وفيما يتعلق بالسلع المصدرة، واصلت المعادن الأساسية والمنتجات المعدنية الأساسية تصدر قائمة الصادرات وطنية المنشأ من مملكة البحرين خلال الربع الأول من العام 2026، حيث شكّلت نسبة 61.1% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ، تلتها المنتجات المعدنية في المرتبة الثانية بنسبة 14.2%، ثم المواد الكيميائية بنسبة 5.9%.

حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كشريك تجاري رئيسي، حيث استوردت 31.4% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 13.3%، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7.2%، ثم جمهورية الهند بنسبة 6.3%، فيما جاءت اليونان في المرتبة الخامسة بنسبة 3.9%.

أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

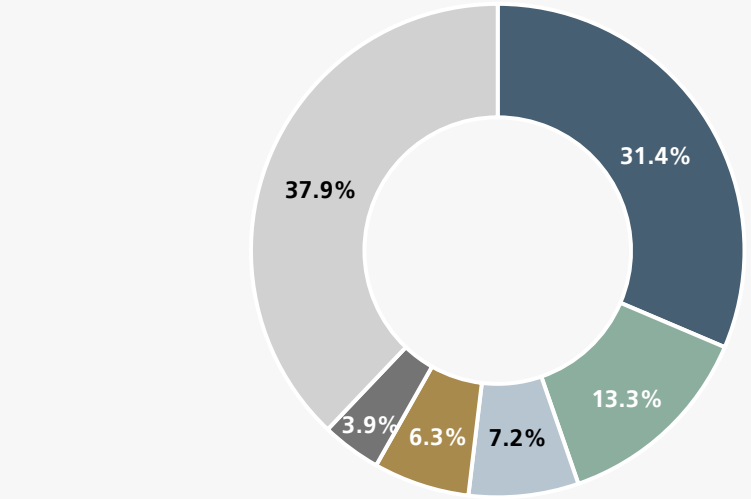

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وعلى صعيد الواردات، انخفضت الواردات غير النفطية بنسبة 16.7% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2026، لتصل إلى 1,272.0 مليون دينار بحريني. وقد شكّلت المعدات الميكانيكية والكهربائية الفئة الأكبر من الواردات بنسبة 20.4% من إجمالي الواردات، تلتها المنتجات

الكيميائية بنسبة 13.3%، فيما مثّلت المركبات ومعدات النقل والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية الأساسية نسبة 9.4%.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين للواردات غير النفطية، حققت جمهورية الصين الشعبية المرتبة الأولى كأكبر مصدر للواردات إلى مملكة البحرين، بنسبة 17.4% من الإجمالي، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12.9%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 7.3%. وحققت أستراليا نسبة 6.1%، ثم جمهورية الهند 5.6% من إجمالي الواردات.

أبرز الشركاء التجاريين من حيث الواردات غير النفطية

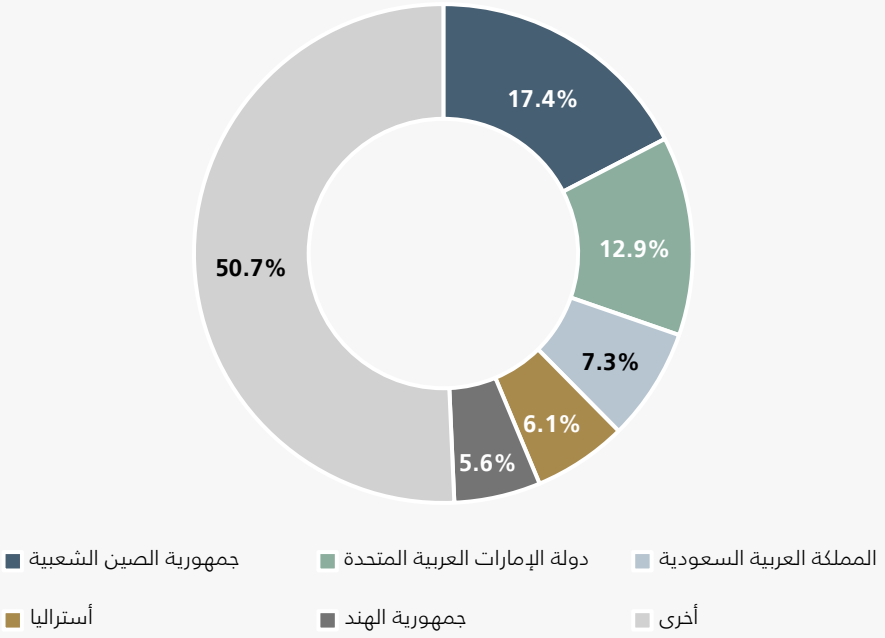

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وفيما يتعلق بمكونات الحساب الجاري الأخرى، انخفضت قيمة صافي الصادرات الخدمية بنسبة 8.0% على أساس سنوي لتصل إلى 467.1 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2026. كما تراجع صافي الدخل الأساسي بنسبة 25.0% ليصل إلى 238.8 مليون دينار بحريني. في المقابل، ارتفعت تحويلات العاملين للخارج بنسبة 9.2% على أساس سنوي لتبلغ 249.6 مليون دينار بحريني.

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً للنتائج الأولية لمسح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مملكة البحرين 17.6 مليار دينار بحريني مسجلاً نمواً بنسبة 2.6% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2026، مقارنة بـ 17.2 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2025.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

(مليار د.ب.)

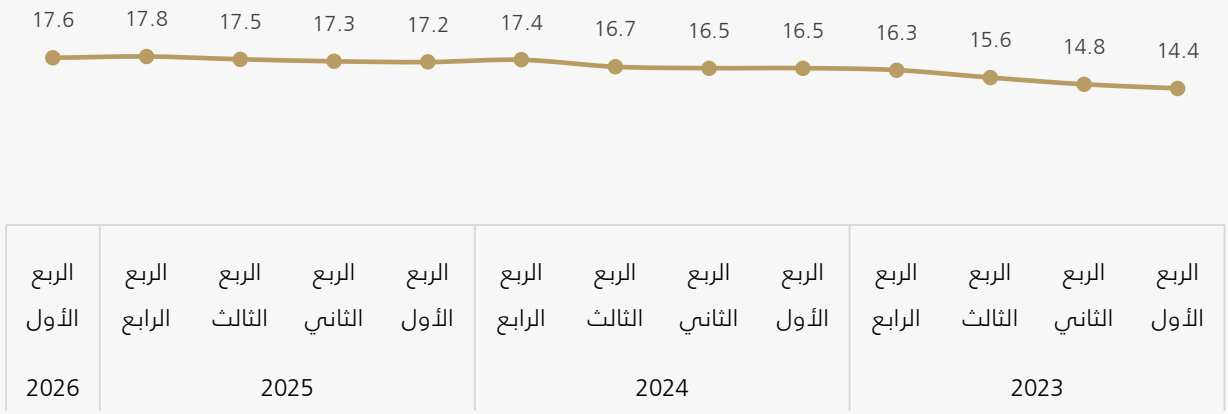

ملاحظة: تمت مراجعة بيانات الفترة السابقة

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

واصل نشاط الخدمات المالية والتأمين تصدره كأكبر مساهم ضمن إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شكل نحو 65.2% بقيمة 11.5 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 4.6% على أساس سنوي. وجاء نشاط الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في إجمالي الرصيد بنسبة 13.0% بقيمة بلغت 2.3 مليار دينار بحريني، وبنسبة نمو بلغت 2.4% على أساس سنوي. واحتلت الأنشطة المهنية والعلمية والفنية المرتبة الثالثة بنسبة 6.0% من إجمالي الرصيد، وبقيمة بلغت 1.1 مليار دينار بحريني، مسجلة نمواً بنسبة 1.3% على أساس سنوي. وتلتها أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، حيث بلغت مساهمتها 4.2% بقيمة 0.7 مليار دينار بحريني، مع تراجع طفيف بنسبة 0.7% على أساس سنوي.

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية من الاستثمار الأجنبي المباشر

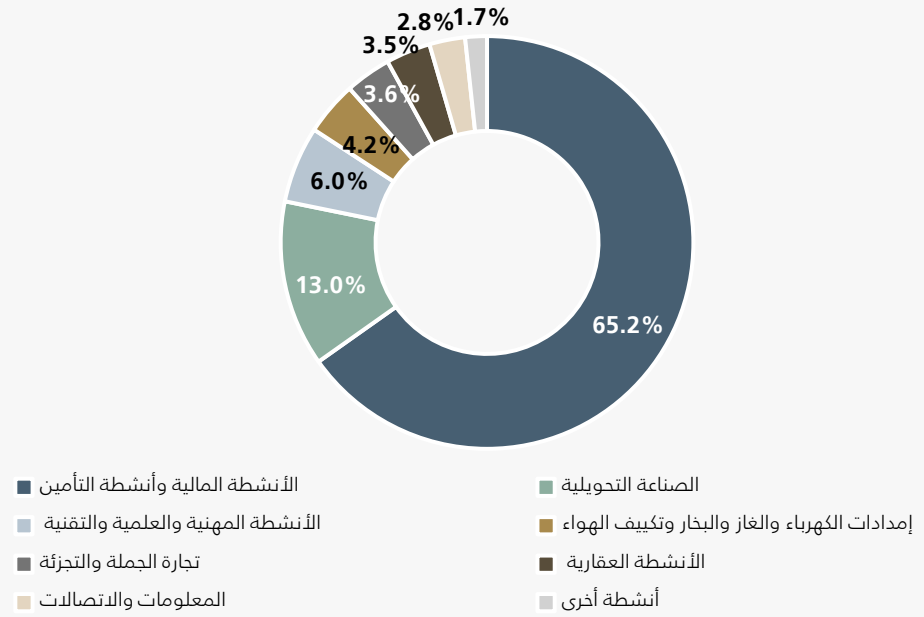

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما من حيث مصادر الاستثمار، فقد حافظت دولة الكويت على موقعها كأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، باستثمارات بلغت 6.2 مليار دينار بحريني، أي ما يمثل 35.0% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، باستثمارات قدرها 4.1 مليار دينار بحريني، مساهمة بنسبة 23.0% من إجمالي الرصيد، بينما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة، باستثمارات بلغت 1.7 مليار دينار بحريني، أي ما يعادل 9.5% من إجمالي الرصيد.

سوق العمل

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الأول من العام 2026، بلغ عدد الموظفين البحرينيين المسجلين في القطاعين العام والخاص 158,322 موظفاً، مسجلاً بذلك نمو بنسبة 1.8% على أساس سنوي. وارتفع عدد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص بنسبة 1.3% على أساس سنوي، ليصل إلى 105,780 بحرينياً، بما يشكل نسبة مساهمة تبلغ 66.8% من إجمالي البحرينيين المسجلين لدى الهيئة، في حين سجل عدد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع العام زيادة سنوية بنسبة 2.7% ليصل إلى 52,542 بحرينياً. وشكلت النساء البحرينيات نحو 42.6% من إجمالي المسجلين، ليبلغ عددهن 67,492 امرأة عاملة. ومن جانب آخر، بلغ عدد العاملين غير البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 478,707 عاملاً، مسجلاً زيادة بنسبة 1.8% على أساس سنوي.

أعداد العاملين البحرينيين المسجلين بحسب القطاع

(ألف بحريني مسجل)

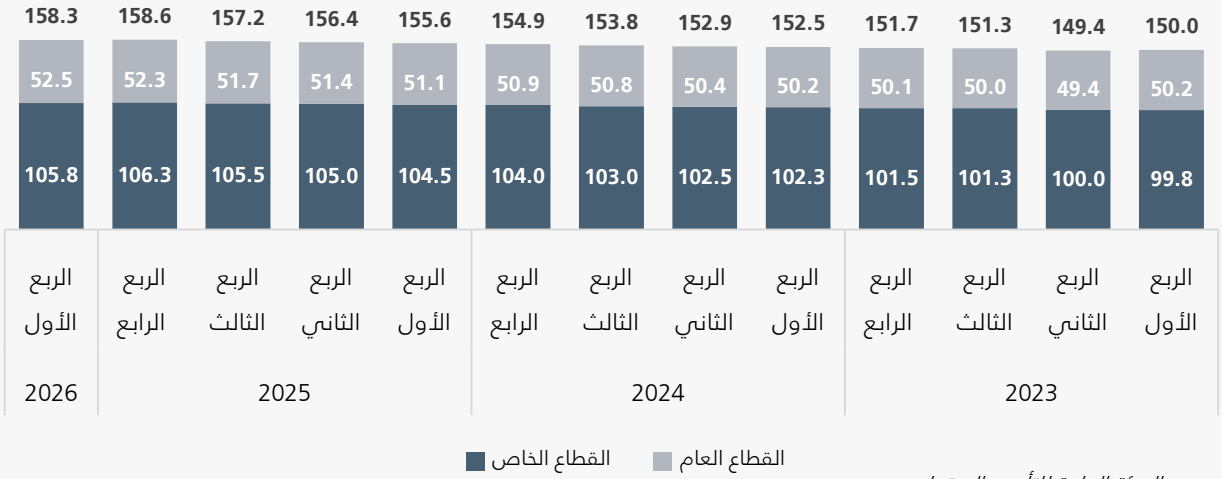

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

ارتفع متوسط الأجور للعاملين البحرينيين في القطاعين الخاص والعام بنسبة 2.1% خلال الربع الأول من العام 2026، مسجلاً أعلى مستوى له على الإطلاق عند 931 دينار بحريني، مدفوعاً بنمو متوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 3.5% على أساس سنوي الذي وصل كذلك إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 912 دينار بحريني. فيما انخفض متوسط الأجر الشهري للبحرينيين في القطاع العام بنسبة 0.4% على أساس سنوي ليبلغ 970 دينار بحريني،

كما تراجع متوسط الأجر الشهري للعاملين غير البحرينيين بنسبة 0.6% على أساس سنوي ليصل إلى 269 دينار بحريني.

وفيما يتعلق بوسيط الأجور للعاملين البحرينيين في القطاع الخاص، فقد استقر عند 500 دينار بحريني، بينما انخفض وسيط الأجور الشهري للبحرينيين في القطاع العام بنسبة 1.5% على أساس سنوي ليصل إلى 801 دينار بحريني.

وبحسب الجنس، فقد بلغ وسيط الأجر الشهري للبحرينيات في القطاع العام 814 دينار بحريني، مقارنةً بـ 785 دينار بحريني للبحرينيين الذكور. وفي القطاع الخاص، بلغ وسيط الأجور الشهري للبحرينيات 500 دينار بحريني، مقارنةً بـ 530 دينار بحريني للبحرينيين الذكور.

وفقاً للإحصاءات المنشورة من قبل وزارة العمل، شهدت برامج التوظيف والتدريب أداءً إيجابياً خلال الربع الأول من العام 2026، حيث تم توظيف 5,883 بحرينياً، ما يمثل 23% من الهدف الوطني لتوظيف 25,000 بحريني سنوياً. وشمل ذلك 1,818 متوظف لم يسبق لهم العمل، مقابل 4,065 بحرينياً سبق لهم العمل. كما تم تدريب 3,875 بحرينياً خلال الفترة ذاتها، بما يعادل 26% من الهدف الوطني لتدريب 15,000 بحريني سنوياً، حيث شكل الموظفون الحاليون النسبة الأكبر من المتدربين بواقع 2,353 متدرباً، تلاهم الباحثون عن عمل بعدد 1,348 متدرباً، فيما بلغ عدد المستفيدين من الفئات الأخرى 174 متدرباً.

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

- حققت قيمة الودائع لغير المصارف أعلى مستوى لها على الإطلاق، لتبلغ 22.3 مليار دينار بحريني في الربع الأول من عام 2026، بنمو سنوي قدره 6.8%
- ارتفع مؤشر البحرين الإسلامي بنسبة 12.4% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2026
- نمت القروض المقدمة من مصارف التجزئة بنسبة 5.0% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2026، لتصل إلى 13.2 مليار دينار بحريني

مستجدات السياسة النقدية والقطاع المالي

عرض النقد

وفقاً للنشرة الإحصائية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ارتفعت القاعدة النقدية (ن0) بنسبة 1.7% على أساس سنوي، لتبلغ 6.2 مليار دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2026. كما سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) ارتفاعاً بنسبة 5.2% على أساس سنوي ليصل إلى 3.1 مليار دينار بحريني خلال الفترة ذاتها. وارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 4.0% على أساس سنوي ليبلغ 14.6 مليار دينار بحريني. في حين بلغ عرض النقد الواسع والودائع الحكومية (ن3) 17.3 مليار دينار بحريني، مسجلاً نمواً بنسبة 5.0% على أساس سنوي.

عرض النقد

(مليار د.ب.)

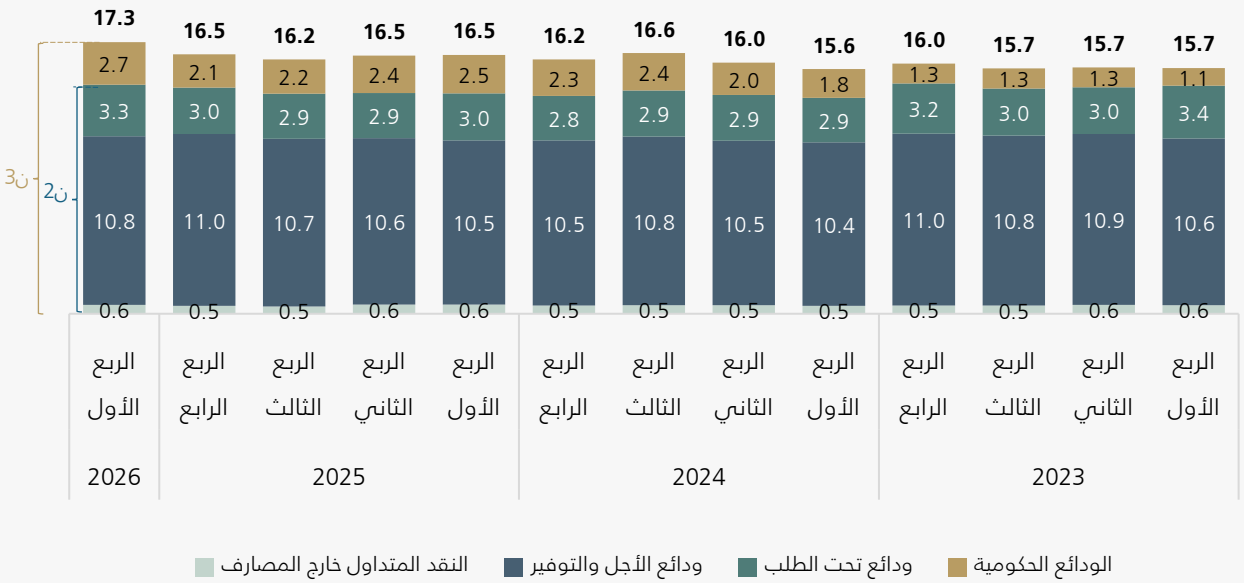

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الائتمان والودائع المصرفية

ارتفع إجمالي القروض المقدمة من قبل مصارف التجزئة خلال الربع الأول من العام 2026 بنسبة 5.0% على أساس سنوي، ليصل إلى حوالي 13.2 مليار دينار بحريني. واستمرت القروض الشخصية في الاستحواذ على الحصة الأكبر من إجمالي القروض بنسبة 47.0%، مسجلةً نمواً بنسبة 3.4% على أساس سنوي لتبلغ 6.2 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2026، مقارنةً بـ 6.0 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2025. وشكلت القروض العقارية ما يقارب 52.0% من إجمالي القروض الشخصية، بما يعادل نحو 3.2 مليار دينار بحريني. أما القروض المقدمة لقطاع الأعمال، فقد مثلت 40.4% من إجمالي القروض، مسجلةً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.4% على أساس سنوي، لتصل إلى 5.3 مليار دينار بحريني.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن البنوك التجارية

(مليار د.ب.)

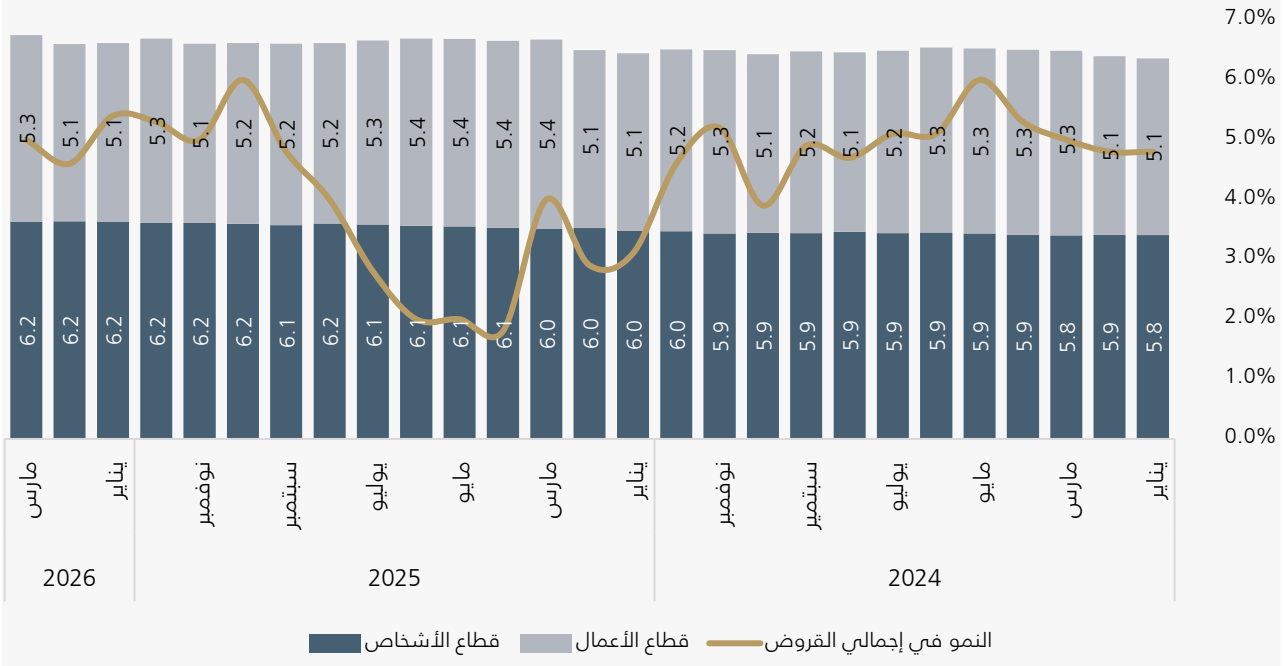

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفع إجمالي قيمة الودائع لغير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية خلال الربع الأول من العام 2026 بنسبة 6.8% على أساس سنوي، ليبلغ نحو 22.3 مليار دينار بحريني. وشكلت الودائع المحلية نسبة 75.1% من إجمالي الودائع لغير المصارف، حيث بلغت قيمتها بالدينار البحريني والعملات الأجنبية نحو 16.8 مليار دينار بحريني، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 6.0% على أساس سنوي. في المقابل، شكلت الودائع الأجنبية نسبة 24.9% من إجمالي الودائع لغير المصارف بالدينار البحريني والعملات الأجنبية، مسجلةً نمواً بنسبة 9.2% على أساس سنوي، لتبلغ نحو 5.6 مليار دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2026.

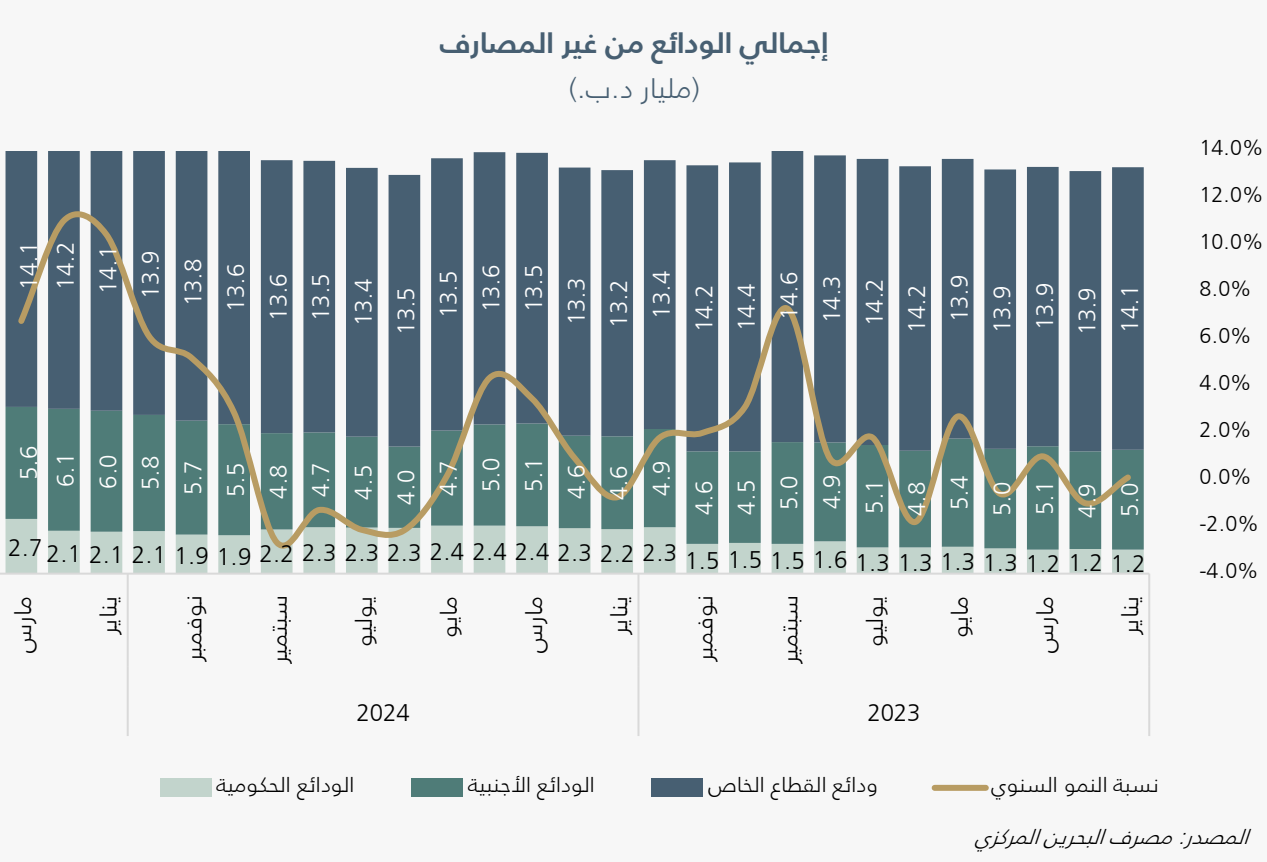

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

وفقاً لنشرة التداول الفصلية لبورصة البحرين للربع الأول من العام 2026، أغلق مؤشر البحرين العام عند 1,899.08 نقطة، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 2.7% مقارنة بالربع الأول من العام 2025 الذي بلغ 1,951.37. من ناحية أخرى، أغلق مؤشر البحرين الإسلامي عند 902.63 نقطة مقارنةً بـ 803.29 نقطة في الربع الأول من العام 2025، مسجلاً زيادة بنسبة 12.4% على أساس سنوي.

بلغت القيمة السوقية لبورصة البحرين نحو 7.4 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2026، مقارنة بـ 7.6 مليار دينار بحريني في الربع الأول من العام 2025، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 2.5%. واستمر القطاع المالي في الاستحواذ على الحصة الأكبر، حيث شكّل 64.7% من إجمالي القيمة السوقية، يليه قطاع المواد الأساسية بنسبة 16.9%.

سجلت قيمة الأسهم المتداولة انخفاضاً بنسبة 88.3% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2026 لتصل إلى 49.1 مليون دينار بحريني. كما انخفض عدد الأسهم المتداولة من 570.8 مليون سهم إلى 130.0 مليون سهم خلال الربع الأول من العام 2026، بنسبة انخفاض بلغت 77.2% على أساس سنوي.

مؤشرات بورصة البحرين

(نقطة)

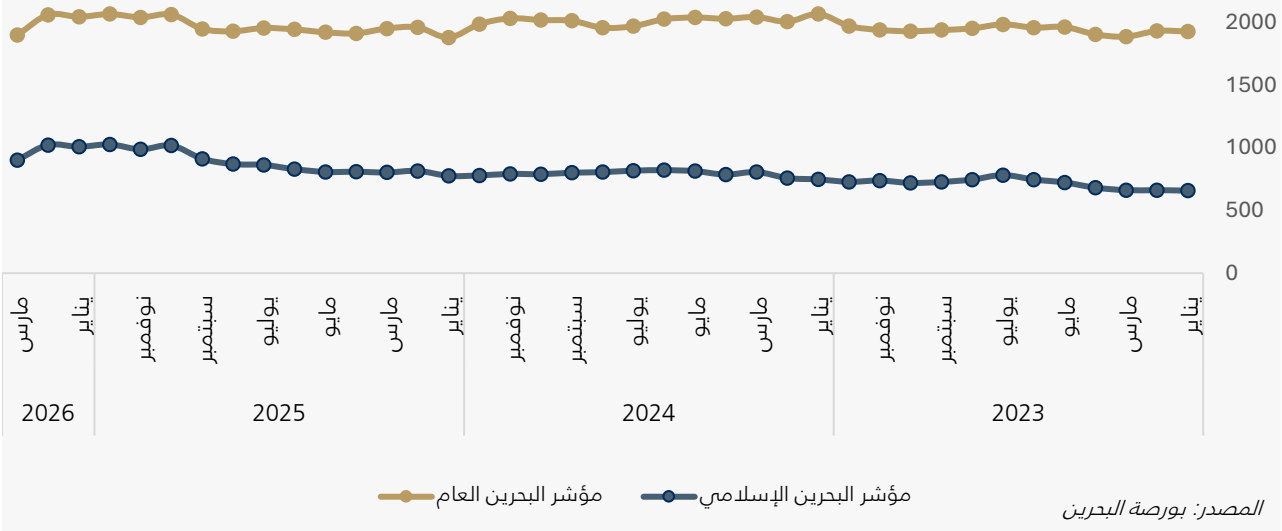

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

أصدر مصرف البحرين المركزي 26 إصداراً من الصكوك والسندات خلال الربع الأول من العام 2026 بقيمة إجمالية تقارب 1.68 مليار دينار بحريني. ومن بين هذه الإصدارات سندات التنمية الحكومية رقم (44) التي سجلت أعلى معدل فائدة خلال الربع بنسبة 5.63% وبفترة استحقاق تمتد إلى سنتين (730 يوماً)، وأذونات الخزانة رقم (2105) التي سجلت أعلى معدل اكتتاب خلال الربع، بنسبة 253%.

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون د.ب.)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة / معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	الاكتتاب (%)
1 يناير 2026	صكوك الإجارة المرابحة IM/56	50	182	5.00	-	157
7 يناير 2026	صكوك السلم رقم 297	50	91	4.84	-	126
11 يناير 2026	سندات التنمية الحكومية رقم 43	150	730	5.50	-	172
14 يناير 2026	أذونات الخزانة رقم 2103	70	91	4.82	98.795	131
15 يناير 2026	أذونات الخزانة رقم 136	100	365	4.68	95.485	199
21 يناير 2026	أذونات الخزانة رقم 2104	70	91	4.80	98.800	186
25 يناير 2026	أذونات الخزانة رقم 2105	35	182	4.79	97.634	253
26 يناير 2026	صكوك الإجارة المرابحة IM/212	30	364	4.68	-	170
28 يناير 2026	أذونات الخزانة رقم 2106	70	91	4.82	98.797	130
29 يناير 2026	صكوك الإجارة المرابحة IM/66	50	182	4.79	-	100
4 فبراير 2026	أذونات الخزانة رقم 2107	70	91	4.85	98.788	108
11 فبراير 2026	صكوك السلم رقم 298	50	91	4.85	-	149
12 فبراير 2026	سندات التنمية الحكومية رقم 44	100	730	5.63	-	114
18 فبراير 2026	أذونات الخزانة رقم 2108	70	91	4.86	98.787	117
19 فبراير 2026	أذونات الخزانة رقم 137	100	365	4.62	95.534	105
22 فبراير 2026	أذونات الخزانة رقم 2109	35	182	4.98	97.546	100
25 فبراير 2026	أذونات الخزانة رقم 2110	70	91	4.92	98.771	100
2 مارس 2026	صكوك الإجارة المرابحة IM/312	30	364	4.62	-	100
4 مارس 2026	أذونات الخزانة رقم 2111	70	91	4.99	98.754	100
5 مارس 2026	صكوك الإجارة المرابحة IM/76	50	182	4.98	-	100
11 مارس 2026	صكوك السلم رقم 299	50	91	4.99	-	100
18 مارس 2026	أذونات الخزانة رقم 2112	70	91	5.06	98.736	100
19 مارس 2026	أذونات الخزانة رقم 138	100	365	5.04	95.149	100
22 مارس 2026	أذونات الخزانة رقم 2113	35	182	5.24	97.417	100
25 مارس 2026	أذونات الخزانة رقم 2114	70	91	5.35	98.665	100
30 مارس 2026	صكوك الإجارة المرابحة IM/412	30	364	5.04	-	100

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

- حققت مملكة البحرين المركز الأول عالمياً في 67 مؤشر
- تصدرت مملكة البحرين ضمن الـ5 مراكز الأولى عالمياً في 120 مؤشر
- تقدمت مملكة البحرين عالمياً لتكون ضمن الـ10 مراكز الأولى عالمياً في 206 مؤشر

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

على الرغم من التطورات الإقليمية، واصلت مملكة البحرين تعزيز تنافسيتها على المستوى العالمي عبر العديد من المؤشرات العالمية، وذلك على النحو الآتي:

بيئة الأعمال

حققت مملكة البحرين تقدماً بمركزين لتحتل المرتبة العشرين عالمياً في **تقرير التنافسية العالمية 2026** الصادر عن مركز التنافسية العالمية. كما احتلت المملكة المرتبة الرابعة عشرة عالمياً في ركيزة كفاءة الأعمال، وحققت المملكة المركز الأول عالمياً في مؤشري المهندسين المؤهلين والشراكات بين القطاعين العام والخاص. واستند التقرير على بيانات العام 2024، ويعكس هذا التحسن الأداء القوي في تدفقات الاستثمارات وثقة الأعمال، حيث نجح مجلس التنمية الاقتصادية في العام 2024 في استقطاب استثمارات مباشرة بقيمة قياسية بلغت 1.8 مليار دولار أمريكي. كما أظهر استطلاع آراء التنفيذيين أن بيئة الأعمال الداعمة والقوى العاملة الماهرة تمثلان أبرز عوامل الجذب في مملكة البحرين.

احتلت مملكة البحرين المركز الأول عالمياً في مؤشر استقطاب الاستثمارات ضمن **مؤشر تشاندلر للحكومات الرشيدة 2026** الصادر عن مجموعة تشاندلر للحوكمة، والذي يقيس كفاءة الحكومات في 133 دولة باستخدام 35 مؤشراً موزعة على سبعة ركائز. كما جاءت المملكة في المركز السادس عالمياً في مؤشر القدرة على التكيف، والمركز السابع عالمياً في كل من مؤشر استقرار التشريعات المنظمة للأعمال وركيزة السوق الجاذبة.

القطاعات ذات الأولوية

تقدمت البحرين ثلاثة مراكز لتحتل المرتبة السادسة عالمياً من أصل 159 دولة في **مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات 2026** الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات. ويقيس المؤشر مستوى تطور تقنية المعلومات والاتصالات في الدول من خلال ركيزتين رئيسيتين، هما الاتصال العالمي والاتصال الهادف. وسجلت مملكة البحرين 99.1 نقطة في ركيزة الاتصال العالمي و97 نقطة في ركيزة الاتصال الهادف، بما يعكس جهود المملكة في تحسين جودة خدمات النطاق العريض، إلى جانب مواصلة توسيع وتحديث شبكة الألياف البصرية الوطنية.

تقدم ميناء خليفة بن سلمان 50 مركزاً ليحتل المرتبة التاسعة عشرة عالمياً في **مؤشر أداء موانئ الحاويات 2025** الصادر عن البنك الدولي ووحدة معلومات الأسواق العالمية التابعة لمؤسسة ستاندرد آند بورز العالمية. ويقيس المؤشر أداء 400 ميناء حول العالم استناداً إلى الوقت الذي تستغرقه سفن الحاويات داخل الموانئ لإتمام عمليات المناولة. وواصلت مملكة البحرين تعزيز كفاءة الموانئ من خلال استثمارات مستمرة في تحديث البنية التحتية والتحول الرقمي، إلى جانب تطبيق تقنيات متقدمة لأتمتة العمليات التشغيلية الرئيسية، بما في ذلك عمليات البوابة ومناولة الحاويات، عبر أنظمة التعرف على لوحات المركبات وأنظمة تعريف الشاحنات باستخدام تقنية RFID.

حافظ مطار البحرين الدولي على مكانته بين أبرز المطارات العالمية، حيث حل في المركز العشرين عالمياً في **جوائز المطارات العالمية 2026** الصادرة عن مؤسسة Skytrax. وتستند هذه الجوائز إلى استطلاعات آراء المسافرين التي تغطي تجربة العملاء وجودة الخدمات ومرافق المطارات عبر أكثر من 575 مطاراً حول العالم. كما حصل مطار البحرين الدولي على عدد من الجوائز الدولية، من بينها أفضل مطار للفئة التي تخدم بين 5–10 ملايين مسافر، وأفضل موظفي مطار في الشرق الأوسط، وأنظف مطار في الشرق الأوسط.

للعام الثالث على التوالي، حافظت مملكة البحرين على مركزها الخامس عالمياً في تقرير **واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2026/2025** الصادر عن مؤسسة دينار ستاندرد، لتصنف ضمن أبرز أسواق الاقتصاد الإسلامي في العالم. كما احتلت المملكة المركز الأول عالمياً في مؤشر السياحة الملائمة للمسلمين، وخمسة مؤشرات فرعية رئيسية بما في ذلك مؤشر حوكمة التمويل الإسلامي. ويعزى هذا الأداء إلى الجهود المتواصلة لتطوير منظومة التمويل الإسلامي من خلال الأطر التنظيمية لمصرف البحرين المركزي، وإطلاق نموذج جديد للتكافل، وبرنامج الصكوك السيادية، بما يعزز كفاءة السوق، ويرفع مستويات السيولة، ويرسخ ثقة المستثمرين.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
مفاهيم اقتصادية	
الحسابات القومية	مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً.
الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010).
التضخم	الارتفاع في المستوى العام لمؤشر أسعار المستهلك خلال فترة زمنية محددة.
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.
مؤشر أسعار المنتج	مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم.
القطاعات الاقتصادية	
الأنشطة النفطية	تشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الأنشطة غير النفطية	تشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي.
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	يشمل أنشطة الخدمات المالية بما فيها التأمين وإعادة التأمين وأنشطة تمويل المعاشات التقاعدية. ويشمل أيضاً أنشطة إمساك الأصول على غرار أنشطة الشركات القابضة وأنشطة الائتمانيات والصناديق والكيانات المالية المتشابهة.
تجارة الجملة والتجزئة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع. ويشمل أيضاً إصلاح المركبات والدراجات النارية.
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	يشمل تقديم خدمات الإقامة القصيرة للزوار وغيرهم من مسافرين، وتقديم وجبات كاملة ومشروبات للاستهلاك السريع.
الصناعة التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعة التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها.
الإدارة العامة	يشمل الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية التي تقوم بها الإدارة العامة مثل تنفيذ القوانين وإصدار اللوائح الخاصة بها، وإدارة البرامج القائمة على أساسها، كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني وللنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة والشؤون الخارجية.

المصطلح	التوضيح
النقل والتخزين	يشمل تقديم خدمات نقل الركاب والبضائع عن طريق خطوط الأنابيب، وكذلك النقل البري والبحري والجوي بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة مثل مرافق الموانئ والمرائب ومناولة البضائع وتخزينها وما إلى ذلك. ويدخل أيضاً أنشطة البريد وتوصيل البريد بواسطة مندوبين.
التشييد	يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	تشمل الأنشطة التي تتطلب مستوى عالٍ من التدريب، وتهدف إلى توفير المعرفة والمهارات المتخصصة للمستخدمين. ومن بين هذه الأنشطة: الخدمات القانونية والمحاسبية، الاستشارات الإدارية، التصميم المعماري والهندسي، البحث والتطوير العلمي، الإعلان وأبحاث السوق، بالإضافة إلى خدمات مهنية أخرى مثل التصميم.
الأنشطة العقارية	يشمل نشاط مؤجري العقارات ووكلاء العقارات في أي من الأنشطة التالية: بيع وشراء العقارات، تأجير العقارات أو تقديم خدمات أخرى مثل تقييم قيمة العقار أو القيام بدور وكلاء عقد التنفيذ في شراء العقارات.
المعلومات والاتصالات	يشمل إنتاج وتوزيع المعلومات والمنتجات الثقافية وإتاحة وسائل نقل تلك المنتجات وتوزيعها وكذلك نقل وتوزيع البيانات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجهيز البيانات وغيرها من أنشطة خدمات الاتصالات.
التعليم	يشمل أنشطة التعليم في جميع المستويات، لجميع المهن، الشفهية والمكتوبة، وكذلك عن طريق الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الاتصالات. كما يشمل كل من التعليم العام والخاص، والمدارس والأكاديميات العسكرية.
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	يشمل الرعاية الصحية التي يقدمها أطباء مدربون بالمستشفيات وغيرها من المرافق، والرعاية المنزلية مثل أنشطة الرعاية الصحية وأنشطة العمل الاجتماعي دون تدخل من المهنيين في مجال الرعاية الصحية.
معاملات اقتصادية	
ميزان المدفوعات	سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري	يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات.
الميزان التجاري	الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضاً إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزاً في الحالة المعاكسة.
إجمالي الصادرات	تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي.
الصادرات وطنية المنشأ	تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محلياً بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة.

المصطلح	التوضيح
إعادة التصدير	تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات.
إجمالي الواردات	الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها.
التجارة الخدمية	الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج.
التجارة السلعية	عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق.
مسح الاستثمار الأجنبي	أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.
عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها).
مفاهيم نقدية	
نقطة أساس	وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%.
التسهيلات المصرفية	مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار البحريني.
الودائع من غير المصارف	تشمل الودائع بالدينار البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية.
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي.
أدوات الدين العام	أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.
أذونات الخزانة	أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة.
سندات التنمية الحكومية	سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك السلم	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة القصيرة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.

المصطلح	التوضيح
صكوك الإجارة طويلة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
عرض النقد	القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد.
ن0	يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي).
ن1	يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب).
ن2	يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير).
ن3	يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة).
المسح النقدي	يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية.

| حقوق النشر وإخلاء المسؤولية

يمكن استخدام المواد المذكورة في التقرير بعد طلب الإذن من وزارة المالية والاقتصاد الوطني - مملكة البحرين، ولا يعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار وينبغي أخذ المشورة من المختصين والخبراء في هذا الشأن، حيث إن الوزارة غير مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير.

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني - مملكة البحرين © 2026

| التواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني:
EconomicQuarterly@mofne.gov.bh